

تقدير وتحليل أثر نسبة مساهمة القطاع النفطي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٦

م. د. علي جابر عبد الحسين

م. مقداد جاسم عبد

م. د. رزاق ذياب شعيبث

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المثنى

المقدمة:

تميز الربع الأخير من القرن المنصرم بكونه عصر الثورة والنفط، وبرزت أهمية النفط بعد ارتفاع أسعاره في مطلع السبعينات من القرن نفسه على أثر إجراءات التأمين وتشكل الكارتلات النفطية مثل (أوبك، واوبك) مما زاد في أهمية في المجالات السياسية والعسكرية، وأصبح سلاحاً قوياً بيد الدولة المالكة له، وخاصة الدولة العراقية، لكونها من أهم الدول المصدرة والمنتجة للنفط في العالم باعتبار العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، والعراق اليوم يهيمن القطاع النفطي على اقتصاده الذي أصبح اقتصاداً ريعياً بامتياز إذ تهيمن الصادرات النفطية ما نسبته (٩٩%) من إجمالي الصادرات ويسهم القطاع النفطي بأكثر (٥٠%) في إجمالي الناتج المحلي، وكذلك يشكل ما نسبته (٩٨%) من الإيرادات العامة للدولة، وعليه أصبح العراق دولة ريعية بامتياز.

ولو أمعنا النظر خلال الفترة التي تم تأمين النفط بها وزيادة الإيرادات النفطية واجه العراق العديد من المشاكل، أهمها الحروب التي قضت على البنى التحتية الأساسية، وتزايد الإنفاق العسكري وأصبح يثقل كاهل الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن إصابة اقتصاده (بالمرض الهولندي) بسبب توقف الإنفاق الاستثماري على القطاعات الإنتاجية التنموية (قطاع الصناعة والزراعة) مما سبب توقف المشاريع الاقتصادية الإنتاجية بسبب استخدامه للعوائد النفطية الهائلة في النفقات التشغيلية إذ أصبحت تشكل حوالي (٧٠-٨٠%) من الموازنة العامة للدولة، وأصبحت سياسة التوظيف الحكومي أداة تستخدم من السياسيين وكذلك زيادة رواتب الموظفين في القطاع العام واستخدام الفوائد المالية في مجالات عدة غير إنتاجية مثل رواتب السياسيين والشهداء

وضحايا الحروب وشبكات الضمان الاجتماعي والكثير من المسميات حتى تم اخراج القطاع الخاص خارج اللعبة الاقتصادية وتم قتل روح المبادرة والكسل والتراخي لدى الافراد حتى ان المنظومة القيمية للمجتمع تغيرت وأصبحت تحمل في طياتها ثقافة التوظيف الحكومي وعلى الدولة ان تتكفل بكل الخدمات وبدون ثمن فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي حتى تكاد ثقافة عامة غير منبوذة لدى المجتمع، وبذلك لم تسهم الايرادات النفطية في احداث أي تنمية حقيقية صناعية او زراعية ومازال الاقتصاد العراقي يمول من الايرادات النفطية عن طرق قطاع واحد وبذلك اصبح الاقتصاد العراقي تابع للقطاع الخارجي وما يعانيه هذا القطاع من ازمات وتذبذبات في الاسعار والطلب العالميين .

مشكلة الدراسة: تتجلى مشكلة الدراسة في غياب وإيقاف اغلب المشاريع الاستثمارية الزراعية و انخفاض معدلات نمو القطاع الزراعي وتخلفه بالرغم من زيادة الايرادات النفطية بصورة كبيرة .

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة للدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه الايرادات النفطية في دعم مشاريع التنمية الزراعية وخاصة ان العراق دولة زراعية وتمتلك مقومات كثيرة يمكن ان تصبح دولة زراعية بامتياز على اعتبار انها الاساس والمادة الاولى للصناعة التحويلية ويستطيع امتصاص كميات كبيرة من اليد العاملة. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (توجد هناك علاقة سببية بين حجم الايرادات النفطية وتخلف القطاع الزراعي)

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى قياس العلاقة السببية بين تخلف القطاع الزراعي وازدياد الايرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي.

مجتمع وعينة الدراسة:

اتخذت الدراسة السلسلة الزمنية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع الزراعي والنفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على البيانات المنشورة للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٦ واعتمادها كعينة للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبحث:

أولاً: القطاع الزراعي العراقي في ظل الدولة الريعية:

١- الدولة الريعية:

للريع مفاهيم متعددة الجوانب ومرة بعدة مراحل من الزمن لكن بقي يحافظ على جوهره على الرغم من ظهور أشكال مختلفة له ويمكن القول ان الريع هو الفائض الذي ينجم من الدخل بسبب عدم مرونة السوق او حيازة مهارة استثنائية معينة واحتكارها او حدوث خلل في تطابق العرض والطلب (Eift B:٢٠٠٣). ومن المعروف ان آدم سميث ميز الاقتصاديات الريفية بأنها اقتصاديات تستند على الموارد المعدنية بدلا من السلع والخدمات التي من صنع الإنسان والتي لا يمكن أن تولد الثروة وأن الدول الرأسمالية قادرة على إنتاج السلع وتكوين الثروة (Priewe:٢٠١١).

ويرى الباحث الايراني (حسين مهراوي) ان الدولة الريفية هي تلك الدولة التي تعتاش على عائدات كبيرة متأتية من الخارج عن طريق بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية، كما هو الحال مع قناة السويس مثلا، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج او الموقع الجغرافي المناسب للسياحة فالدولة الريفية بهذا المعنى تعتمد اعتمادا شبة تام على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل. (ياسر:٢٠١٣) وعلية فان الدولة الريفية هي الدولة التي تتلقى إيرادات مالية كبيرة من الخارج على اساس منتظم وهذه الإيرادات تدفعها شركات اجنبية او حكومات دولة معينه، وفي هذا الصدد يمكن تحديد الدولة الريفية على الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن تحديد المداخل الريفية الا ان هناك اتفاق شبة تام على اعتبار العوائد النفطية هي عوائد ريفية وعلى هذا الاساس فالدولة العراقية هي ريفية بامتياز وتشكل مساهمة العوائد الريفية الخارجية أي قطاع النفط ما نسبته اكثر من (٣٠%) من الناتج المحلي الاجمالي.

ومن الجدير بالذكر ان هنالك ترابط وثيق وشبة تام بين الدولة الريفية والدكتاتورية فترتبط قوة جماعات الضغط بكمية الريع فكلما كانت هذه الريع كبيرة مثل الدول النفطية سيكون من السهل على الدولة تفتيت جماعات الضغط التي تطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية عن طريق الاغراءات المالية مثل زيادة الرواتب او توزيع اموال بأشكال مختلفة والعكس أي كلما كان الريع قليل هذه يعني ضعف الحكومة، لذلك الدولة دائما تعزز دورها الدكتاتوري مع وجود عائدات ريفية كبيرة.

ونلاحظ ان الدول العراقية وبسبب العوائد النفطية غيرت دور الدولة من انمائي الى دور تتحكم بالعوائد الريفية وتوزيعها وبالتالي اصبحت الدولة هي المحتكر التام للوظائف وسوق العمل والاستثمارات وانعكس ذلك على

القطاعات الانتاجية وخاصة القطاع الزراعي مما ولد اثارا سلبية على الهيكل الاقتصادية من خلال ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بصورة كبيرة وأصبحت سياسة التوظيف الحكومي تخدم الطبقة السياسية دون الحاجة يدعم وتنشيط القطاع الخاص مما اضعف هيكل الانتاج المحلي خارج القطاع الريعي وخاصة القطاعات التي تعتبر اساسية لتنمية أي اقتصاد مثل القطاع الزراعي الذي نحن بصدد بيان اثار الصادرات النفطية التي ارتفعت الاهمية النسبية لها من اجمالي الصادرات على نمو القطاع الزراعي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. وعلى الغالب فان الدول الريعية عادة ما تصاب بالمرض الهولندي (الشمري: ٢٠١٠) الذي يعبر عن الآثار الغير مرغوب بها على القطاعات الانتاجية وخصوصا القطاع الصناعي والزراعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية ، ويرى أستاذ الاقتصاد (Jan Priewe) (٢٠١١: Priewe) في جامعة (HTW Berlin) ان المرض الهولندي هو: اكتشاف موارد طبيعية جديدة أو طفرة في أسعار موارد موجودة يؤدي إلى ارتفاع حقيقي في العملة ويعوق نمو التصنيع أو الزراعة او القطاعات التجارية الأخرى مما يسبب (لعنة الموارد) (Resource Curse): من خلال التأثير السلبي الناجم عن المرض الهولندي والعواقب السلبية طويلة الأمد بسبب النقص في التقدم التقني الذي يسبب أثرا سلبية على الصناعة التحويلية والإنتاج الزراعي. واصل التسمية نسبة الى حالة التراخي والكسل الوظيفي التي اصابت الشعب الهولندي في النصف الاول من القرن الماضي (١٩٥٠-١٩٠٠) بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، اذ هجع الهولنديون للترف والراحة واستلطفوا الانفاق الاستهلاكي البذخي، ولكن على حين غرة من الزمن دفع الهولنديون ثمن ذلك بعد ان افاقوا على نضوب الابار بعد استنزافها بالاستهلاك الغير منتج، وعلى أثر ذلك سميت بالمرض الهولندي وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ ان نشر اول مرة في مجلة الايكونومس البريطانية في ١٩٧٧/١١/٢٦ (الشمري: ٢٠٠٨) .

ومن الاسباب والعوامل التي تساعد على ظهور المرض الهولندي هو الثروات الطارئة المتأتية من اكتشاف مورد طبيعي او من ارتفاع اسعار الموارد المكتشفة في السوق العالمية وبالتالي يصبح الاقتصاد اقتصاد ذات طابع ريعي وهذه الصفة تدر اموال كبيرة وإيرادات هائلة، مما يؤدي الى تعطيل قوى العمل والمواهب والإبداع وأنشطة الانتاج، وهذه تشكل جميعا مقومات التنمية والتقدم في اقتصاد أي دولة من الدول.

وعليه فان من اهم العوامل المساعدة لظهور المرض الهولندي هي اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي مهم، او زيادة غير متوقعة في الاسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي مثل فورة اسعار النفط في السبعينات من القرن الماضي وارتفاع اسعار النفط في بعد عام ٢٠٠٣، وعادة ما تصاب الدول الريعانية بهذا المرض وخصوصا الدول التي تعتمد على النفط كأساس لاقتصادها .

٢- دور العوائد النفطية في نمو القطاع الزراعي:

من المعروف ان القطاع الزراعي في أي دولة من القطاعات المهمة والرئيسية في اقتصاد أي دولة وخاصة في دولة مثل العراق وما تمتلك من مقومات اذ من المفترض ان تمثل مساهمته في تكوين الناتج القومي الاجمالي موقعا متقدما بين القطاعات الاخرى ، كما ان الزراعة يمكن ان تكون لها القدرة على امتصاص نسبة مهمة من القوى العاملة وخاصة في العراق اذ تقدر نسبتها نحو (٢٨ %) من اجمالي القوة العاملة في العراقي ويعتبر القطاع الزراعي مصدر مهم لدخل شريحة كبيرة من السكان في العراق الذي يمتنون الزراعة سيما سكان الأرياف وتقدر هذه السنة بنحو اكثر من (٣٠ %) من العراقيين.

ولو استعرضنا تاريخنا ان القطاع الزراعي في العراق طوال العقود الماضية لم تكن له سياسات واضحة وخاصة بعد انقلاب في عام ١٩٥٨ اذا كان قطاع الزراعة يتصدر الموازنة الاستثمارية في العراق ضمن خطط وبرامج مجلس الاعمار الذي انشئ في عام ١٩٥٠ كما يوضح جدول (١) ، لقد وضع مجلس الاعمار خطط خمسية من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي وقد كان للقطاع الزراعي النصيب الاكبر من التخصيصات أالاستثمارية اذ بلغت حوالي (٣٤,٤ %) ولكون القطاع الزراعي في العراق هو من اكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي وكذلك في استيعاب اليد العاملة آنذاك، وكذلك كون القطاع الزراعي من اكثر القطاعات تخلفا، وكذلك ان سياسة التنمية المثلى لبناء الاقتصاد العراقي يجب ان تكون من خلال تطوير القطاع الزراعي لكونه من اهم القطاعات وأكثرها حاجة وهذا بدوره سوف يؤمن نمو اكثر في القطاعات الأخرى باعتبار ان الزراعة تشكل المورد الاساس للصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني.

لكن خطط التنمية تغيرت بوصلتها بعد ذلك باتجاه الصناعة وخاصة ان الدولة انتهجت نهجا اشتراكيا ، اذ قامت بتأميم القطاع الخاص وقوانين الاصلاح الزراعي ومزارع الدولة التي كان بعضها معرقل لنمو القطاع

الزراعي عندما قامت بتفتيت الملكية وإهمال القطاع الزراعي وخصوصاً بعد انقلاب عام ١٩٦٨ وتأميم النفط في فترة السبعينيات من القرن المنصرم ، وتم الاستيلاء على السلطة مستغلاً القوة المالية المتزايدة التي وفرتها ارتفاع العوائد النفطية ، وهنا بدأت أعراض المرض الهولندي بعد ان أصبح العراق دولة ريعية بامتياز، وفي ذلك الحين دخلت الدولة العراقية في مجموعة من الحروب الخارجية، وأهمها حرب (الخليج الاولى) التي استمرت ثماني سنوات مع ايران المجاورة (١٩٨٨-١٩٨٠)، وهزيمة في حرب (الخليج الثانية) وتم فرض عقوبات دولية على العراق استمرت حوالي عقد ونصف على اثرها وأخيراً وليس آخراً الاحتلال المباشر للعراق في حرب (الخليج الثالثة) التي ادت الى الاحتلال المباشر للدولة في عام ٢٠٠٣ .

جدول (١) خطة التنمية للمجلس الأعمار للفترة (١٩٥١-١٩٥٧)

القطاع	النسبة المئوية	التخصيص (مليون دينار عراقي)
الزراعة	٣٤,٤	٥٣,٤
الصناعة	١٩,٩	٣١
النقل والمواصلات	١٧,٢	٢٦,٨
البناء والإسكان	١١,٢	١٨
نشاطات أخرى	١٦,٩	٢٦,٢
المجموع	١٠٠	١٥٥,٤

المصدر: محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل، دار الملاك، ط٣، ٢٠٠٩ ص ٦٩ ويعتمد العراق بعد تأميم النفط على التجارة الخارجية اعتماداً أساسياً لاسيما على صادرات النفط الذي كان لها الدور الرئيس في تحديد وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وان قطاع النفط الخام يعد المحرك الأساسي لتجارة الخارجية في العراق وحجمها، وعليه سيطر القطاع النفطي على مجمل الاقتصاد العراقي وهذا يشير الى ان صادرات النفط العراقي أصبحت تشكل الجزء الأكبر من أجمالي الصادرات، وان اقتصاده هو اقتصاد تصدير احادي الجانب متمثل بسلعة النفط ويمكن ملاحظة ذلك في جدول (٢).

اما الصادرات الزراعية فلم تشكل ألا جزء بسيط لا يعد يذكر في المساهمة في اجمالي الصادرات وهذا الامر يولد انكشافاً كبيراً ويجعل من الامن الغذائي العراقي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعالم الخارجي مما يعمق التبعية

الاقتصادية والسياسية ويقيد متخذ القرار بعوامل سياسية أكثر مما هي اقتصادية تنموية ، وهذا ما نلاحظه في وضعنا المعاصر، فان مصدر القرار تابع الى جهات خارجية اي بمعنى ان الخطط التنموية والاقتصادية والمشاريع الاستثمارية وموازنة الدولة بشكل شبة كامل مرتبطة بالطلب العالمي على النفط الخام وعلى اسعاره والنتيجة النهائية في حجم العوائد النفطية التي بدورها انعكست على فشل خطط التنمية وبالتالي فشل القطاع الزراعي في الخروج من التخلف والتراجع ، وهذا شكل خلل وتشويه للهيكل الاقتصادي في العراق وانعكس ذلك على الصادرات الغير نفطية وخاصة الزراعية

جدول (٢) الاهمية الاجمالية للصادرات النفطية والزراعية في العراق للمدة (٢٠١٦-١٩٩٠) مليون دولار

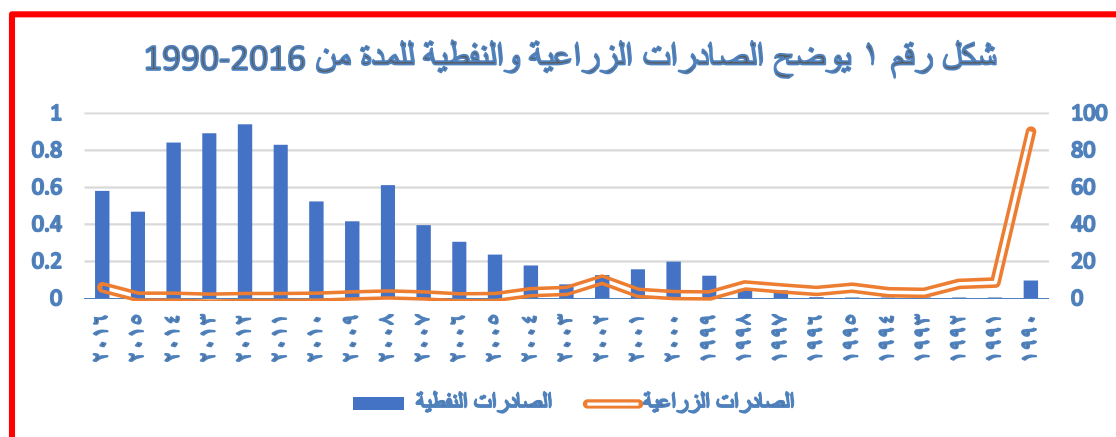
السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات الزراعية	الناتج الزراعي (مليون دولار)	السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات الزراعية	الناتج الزراعي (مليون دولار)
١٩٩٠	٩,٥٩٤	٠,٠٦	١٦٤٦٧	٢٠٠٤	١٧,٧٥١	٠,١٠١	٣٧٩٦
١٩٩١	٠,٣٥١	٠,٠١	١٩٨٥٣	٢٠٠٥	٢٣,٦٤٨	٠,٠٣	٣٤٣٨
١٩٩٢	٠,٤٨٢	٠,٠٠٩	٢٠٧٤٤٨	٢٠٠٦	٣٠,٤٦٥	٠,٠١٨	٣٧٦٩
١٩٩٣	٠,٤٢٥	٠,٠٠٤	٢٨٨٢١	٢٠٠٧	٣٩,٤٣٣	٠,٠١٧	٤٣٣٥
١٩٩٤	٠,٤٢١	٠,٠٠٨	٢٧٠٤٧	٢٠٠٨	٦١,١١١	٠,٠٧	٤٧٤٠
١٩٩٥	٠,٤٦١	٠,٠٠٧	٢٦٤٣٢	٢٠٠٩	٤١,٦٦٨	٠,٠٥٤	٥٢١٩
١٩٩٦	٠,٦٨	٠,٠١	٢٦٨٢٦	٢٠١٠	٥٢,٢٩٠	٠,٠٤١	٧٢٩٤
١٩٩٧	٤,٢٨	٠,٠١٦	٢٦٤٦٥	٢٠١١	٨٣,٠٠٦	٠,٠٥٨	٧٢٥٩
١٩٩٨	٥,١١١	٠,٠٢٢	٢٨٤٩٥	٢٠١٢	٩٤,٠٢٧	٠,٠٣٤	٨٩٩٢
١٩٩٩	١٢,١٠٤	٠,٠١٦	٢٦٨٤٨	٢٠١٣	٨٩,٢١٤	٠,٠٣٠	١١١٨٩
٢٠٠٠	١٩,٧٧١	٠,٠٠٦	١٢٠٦	٢٠١٤	٨٤,١٢٩	٠,٠٧٩	٩٣٥٠
٢٠٠١	١٥,٦٨٥	٠,٠٠٨	٢٦٢٩٦	٢٠١٥	٤٦,٦٩٥	٠,٠٨٦	٧٨٠٧

٢٠٠٢	١٢,٥٩٣	٠,٠٣٣	٢٥٠١٠	٢٠١٦	٥٨,٠٢٣	٠,٩٠١	٨٦٣٩
٢٠٠٣	٧,٥١٩	٠,٠٤	٢٠٠٦				

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، إحصاء ميزان المدفوعات، إحصاءات التجارة الخارجية

وشهدت الزراعة في العراق خلال عقد التسعينيات في زمن العقوبات الدولية اهتماماً متميزاً، نظراً للحاجة الماسة والملحة إلى انتاج الغذاء وسد العجز فيه جراء غلق الحدود، ويمكن ملاحظة ذلك في جدول (٣) اذ تراجع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وخاصة المدة (١٩٩٠-١٩٩٦) بسبب توقف صادرات النفط مما زاد من الاهمية النسبية للقطاع الزراعي ولكن بعد عام ١٩٩٦ وعند توضيح مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بسبب ان الدولة تراجعت عن الاهتمام به وزيادة الصادرات النفطية.

اما المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ فتراجعت الزراعة بشكل لافت وكبير مما زادة من تخلف القطاع الزراعي وترك الأرض وتزايد الهجرة من الريف الى المدينة بسبب زيادة العوائد النفطية وارتفاع اسعار برميل النفط وأصبح العراق يحصل على إيرادات نفطية كبيرة جداً، والمفارقة هنا ان السياسيين استغلوا هذا الامر في فرض نفوذهم وسيطرتهم على ثروات الدولة لأغراض المصلحة الخاصة اذ ازداد التوظيف الحكومي (البطالة المقنعة) حتى اصبحت الرواتب تشكل الجزء الأكبر من الموازنة التشغيلية وبدورها تشكل (٧٠-٨٠%) من الموازنة العامة للدولة ولم تستغل هذه الفوائض في تطوير القطاعات التنموية وخاصة القطاع الزراعي الأكثر إهمالاً بين القطاعات، ويعد سوء الإدارة والتخطيط والتخبط في وضع السياسات التنموية السبب الرئيسي في تدهور القطاع الزراعي وخسارة الدولة لكثير من الإيرادات التي يمكن الحصول عليها من هذا القطاع، اذ ان الحكومات المتعاقبة لم تهتم بالملف الزراعي وفشلت في تنمية هذا القطاع الحيوي والمهم، وبذلك كان القطاع الزراعي ضحية الإهمال والفساد .



مصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (١) Eexcel

جدول (٣) المساهمة النسبية للقطاع النفطي وقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنوات	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	السنوات	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار
١٩٩٠	٠,٤	٢٠,٠٠	٥٥٩٢٦,٥	٢٠٠٤	٥٨	٦,٩	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧
١٩٩١	٠,٧	٢٥,٠٠	٤٢٤٥١,٦	٢٠٠٥	٥٧,٨	٦,٩	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦
١٩٩٢	٠,٢	٢٥,٣٠	١١٥١٠,٨,٤	٢٠٠٦	٥٥,٥	٥,٨	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨
١٩٩٣	٠,١	٣٣,١٧	٣٢١٦٤٦,٩	٢٠٠٧	٥٣,٢	٤,٩	١١١٤٥٥٨١٣
١٩٩٤	٠,٢	٣١,٤٨	١٦٥٨٣٢٥,٨	٢٠٠٨	٥٥,٧	٣,٧	١٥٥٩٨٢٢٥٨
١٩٩٥	٠,١	٣٠,٠٠	٦٦٩٥٤٨٢,٩	٢٠٠٩	٤٠,٧	٤,٤	١٣٠٦٤٣٢٠٠

١٦٢٠٦٤٥٦٦	٤,٩	٤٢.	٢٠١٠	٦٥٠٠٩٢٤,٦	٣٠,٩٩	٠,١	١٩٩٦
٢١٧٣٢٧١٠٧	٤,٢	٥٤,٧	٢٠١١	١٥٠٩٣١٤٤	٣٠,٠٠	٧٤,١	١٩٩٧
٢٥١٩٠٧٦٦٢	٤,١	٥٢,٤	٢٠١٢	١٧١٢٥٨٤٧	٣٥,٨٠	٦٨,٨	١٩٩٨
٢٧١٠٩١٧٧٨	٦,٥	٤١,٨	٢٠١٣	٣٤٤٦٤٠١,٦	٣٢,٨٠	٧٨,٤	١٩٩٩
٢٦٠٦١٠٤٣٨	٦,٩	٤٣,٧	٢٠١٤	٥٠٢١٣٦٩٩	٣٢,٠٠	٨٣,٤	٢٠٠٠
١٧٩٥٥٢٦٩٢	٣	٦٠	٢٠١٥	٤١٣١٤٥٦٨	٣٢,٠٠	٧٥,٦	٢٠٠١
١٨٤٢٨٦٣٥١	٣	٦٢,٥	٢٠١٦	٤١٠٢٢٩٢٧	٨,٦	٧٠,٨	٢٠٠٢
				٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	٨,٤	٦٨,٩	٢٠٠٣

المصدر وزارة التخطيط والتعاون الاثنامي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، اعداد مختلفة للتقارير الاحصائية السنوية .

المبحث الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين مساهمة القطاع النفطي والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

اعتمد البحث في منهجه على الأسلوب النظري الذي يستند الى الدراسات السابقة التي درست الموضوع نفسه فضلا عن اعتماد الاسلوب الكمي الذي يستند الى طرق الاقتصاد القياسي وأساليبه ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة وقد اختيرت مدة الدراسة للفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١٦، وتعد أساليب الاقتصاد القياسي أداة مهمة تعطي النظرية الاقتصادية المظهر التطبيقي الذي يساعد في تقييم مكوناتها واختبار فرضياته والتأكد من صحتها على نحو يقربها من الواقع لتكون اكثر منطقية وقبولاً في تقييم سلوك الوحدات الاقتصادية ، ومن اجل إثبات فرضية البحث تم استخدام عدد من النماذج القياسية القادرة على تأكيد هذه الفرضية وبصورة تعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية موضوعة البحث، أي تصوير العلاقة الرابطة بين نمو الناتج الزراعي وقيم الصادرات الزراعية والنفطية واثراها على الناتج المحلي الإجمالي ، في هذا الشأن ولمعالجة النموذج الاقتصادي قياسياً جرى تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه باعتبارها خطوة أولى من خطوات توصيف الأنموذج ثم صياغة العلاقة التي تربط بين المتغيرات كخطوة ثانية وتحليل اثر المتغيرات تأثيراً في النموذج المعتمد في تقدير الظاهرة قيد الدرس وكالاتي:

أولاً : المتغير المعتمد تم الاعتماد على معدل نمو الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة من ١٩٩٠ - ٢٠١٦ بوصفه المتغير المعتمد في النموذج القياسي.

ثانياً : المتغيرات المستقلة تم الاعتماد على المتغيرات (الصادرات الزراعية والصادرات النفطية ونسبة مساهمة القطاع النفطي ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي) بوصفها المتغيرات المستقلة التي تؤثر في نمو الناتج الزراعي خلال مدة الدراسة.

ولأغراض التقدير والتحليل تم تطبيق نموذج قياسي بصيغة اللوغاريتمية المزدوجة وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في التحليل بالنسبة لجدول رقم (٢، ٣) وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى كونها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة وكما جاءت نتائج التحليل باستعمال البرنامج (EViews ٩) وقبل التحليل لابد من اختبار استقراره السلسلة الزمنية:

أولاً : اختبار استقرار السلاسل الزمنية :-

لاختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة والتأكد منها وذلك عن طريق استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root) ، تم اعتماد اختبار فيليبس - بيرون (p-p) واختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وكما مبين بالجدول الاتي :-

جدول (٤) اختبار ديكي - فولر الموسع وفيليبس - بيرون للمتغيرات الدراسة

عند الفرق الأول (١-١)					المتغيرات
Prop.	القيم الاحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	مستوى المعنوية	
٠,٠٠٢	-٤,٢٩٩	-٣,٧٢٤ -٢,٩٨٦	مستقرة	٠,٠١	الناتج المحلي الإجمالي
٠,٠٠٠	-٥,١٩٨	-٣,٧٢٤ -٢,٩٨٦	مستقرة	٠,٠١	القطاع الزراعي

٠,٠٠٠	-٥,١٨٧	-٣,٧٢٤ -٢,٩٨٦	مستقرة	٠,٠١	القطاع النفطي
-------	--------	------------------	--------	------	---------------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول ٤ من خلال البرنامج الاحصائي ٩ Eviews
ظهرت نتائج الاختبار لاستقلالية السلاسل الزمنية لعينة الدراسة بانها مستقرة عند الفرق الأول من خلال اجراء اختبار ديكي - فولر الموسع واختبار فيليبس - بيرون عند مستوى معنوية ٠,٠١ وجاءت قيمة الإحصائية أكبر من القيم الحرجة وهذا يدل على استقراره السلسلة الزمنية لعينة الدراسة.

ثانياً : تقدير اثر نسبة مساهمة القطاع النفطي والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي GNP

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Date: ٠٩/١٣/١٨ Time: ٢٢:١٦

Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٦

Included observations: ٢٧

Coefficient				
Variable	nt	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	٧,٩٢١٧٨٤	٠,٥١٦٠٣٠	١٥,٣٥١٤١	٠,٠٠٠٠
X١	٠,٥٦٤٣٣٥	٠,١٣٦١٦٣	٤,١٤٤٥٥٢	٠,٠٠٠٤
	-		-	
X٢	١,١٨٤٩٧٥	٠,٣٨٠٢٦٦	٣,١١٦١٧٩	٠,٠٠٤٧
Mean dependent ٧,٣١١٨٥				
R-squared	٠,٧١٠٣٩٢	var		٢

Adjusted R-squared	0,686258var	S.D. dependent	1,15948
S.E. of regression	0,649459	Akaike info criterion	2,07908
Sum squared resid	10,12314	Schwarz criterion	8
Log likelihood	25,06766	Hannan-Quinn criter.	2,12189
F-statistic	29,43530	Durbin-Watson stat	0,65147
Prob(F-statistic)	0,00000		

$$\text{Ln}Y = 7,92 + 0,56 \text{ Ln}X - 1,18 \text{ Ln}X^2$$

يشير التحليل الاحصائي الى العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المتغير المعتمد ونسبة و نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي المتغير المستقل X_1 ، مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي المتغير المستقل X_2 يتضح من هذه الدالة اللوغاريتمية المزدوجة ان معامل التحديد المعدل R^2 قد بلغت قيمته 0,68 ، تبين ان هذه النسبة تدل على التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي تعزى الى العوامل المستقلة في الدالة وتبقى 32 % تعزى الى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة أو الى متغيرات أخرى تقع ضمن المتغير العشوائي ، وأشار اختبار F الى معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 0,05 ، اما بالنسبة لمعامل انحدار نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بانه معنوي على مستوى 0,05 من اختبار t حيث بلغت قيمتها (4,144) ويشير الى ان أي زيادة في نسبة مساهمة القطاع النفطي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة النسبة في GNP بمقدار 0,56 ، اما بالنسبة لمعامل انحدار نسبة مساهمة القطاع الزراعي فكان معنوياً عند مستوى معنوية 0,01 ، اذ بلغت قيمة

t المحسوبة (-3,116) ، اما قيمة معلمة X_2 فبلغت (-1,184) وتشير الى تأثير عكسي لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي على الناتج المحلي الاجمالي بنفس المقدار لكون إشارة معامل الانحدار سالبة. ومما سبق نلاحظ ان هنالك تأثير كبير في نسبة مساهمة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي، وبالعكس مما كان عليه في القطاع الزراعي فان نسبة تأثيره كان سلبياً مما يعني ذلك الى اعتماد كبير على القطاع النفطي في تحقيق الإيرادات وعدم وجود تخصيصات للقطاع الزراعي تحقق نسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي .

ثالثاً: نتائج التحليل الكمي لأثر الصادرات النفطية والزراعية على الناتج المحلي الزراعي :-

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Date: ٠٩/١٣/١٨ Time: ٢٢:٤٢

Sample: ١٩٩٠ ٢٠١٦

Included observations: ٢٧

Variable	Coefficient			
	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	٤,٥٧٢٢١٥	٠,٤١٦٠٩٨	١٠,٩٨٨٣١	٠,٠٠٠٠
	-		-	
X1	٠,٣٨٣١٩١	٠,١٢٠١٣٠	٣,١٨٩٨١٤	٠,٠٠٣٩
X2	٠,٠٨٠٣٩٠	٠,٢٠٠٣٨٠	٠,٤٠١١٨٩	٠,٦٩١٨
Mean dependent				٤,٠٤٩٦٣
R-squared	٠,٣٩١١٦٨ var			

Adjusted R-squared	0.47003	S.D. dependent	7
S.E. of regression	0.340432	Akaike info criterion	1.01625
Sum squared resid	3.497313	Schwarz criterion	9
Log likelihood	10.71947	Hannan-Quinn criter.	1.05907
F-statistic	7.709862	Durbin-Watson stat	2.01781
Prob(F-statistic)	0.002594		0

$$\ln Y = 4.57 - 0.38 \ln X_1 + 0.08 \ln X_2$$

يشير التحليل الإحصائي إلى العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي المتغير المعتمد وحجم الصادرات النفطية X_1 ، وحجم الصادرات الزراعية X_2 يتضح من هذه الدالة اللوغاريتمية المزوجة أن معامل التحديد المعدل R^2 قد بلغ قيمته 0.34 ، تبين أن هذه النسبة تدل على التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الزراعي تعزى إلى المتغيرات المستقلة في الدالة وتبقى 66 % تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة أو تعود إلى متغيرات أخرى تقع ضمن المتغير العشوائي ، وأشار اختبار F إلى عدم معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 0.05 ، ومقبولة إحصائياً ، أما بالنسبة لمعامل انحدار الصادرات النفطية فظهر معنوياً عند مستوى 0.05 من اختبار t حيث بلغت قيمتها (-3.189) ويشير إلى أن الصادرات النفطية لها تأثير عكسي كون الإشارة جاءت سالبة بسبب الزيادة في حجم الصادرات النفطية ، أما بالنسبة لمعامل انحدار الصادرات الزراعية فإنه غير معنوي حيث بلغت قيمة t على مستوى 0.05 هي (0.401) وتشير إلى عدم معنوية المعامل أي عدم وجود تأثير للصادرات الزراعية على الناتج المحلي الزراعي أي بمعنى قلة الصادرات

الزراعية وعدم وجود انتاج زراعي يحقق مستوى حجم معين لتحقيق الصادرات الزراعية ومدى تأثير على نمو الناتج المحلي الزراعي، وهذا يعني ان البلد يعتمد على الصادرات النفطية وعدم وجود دعم للقطاع الزراعي الذي يعتبر الأساس في توفير الامن الغذائي والاعتماد على الاستيراد الزراعي لتغطية الحاجات اللازمة .

الاستنتاجات:

- ١- اعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية كمصدر وحيد للإيرادات وإهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصة القطاع الزراعي.
 - ٢- أن سياسات الإهمال اتجاه القطاع الزراعي سببت كسل الفلاح العراقي وبحته عن عمل في المدينة وهجرة الأرض وتحوله من منتج الى مستهلك للمحاصيل الزراعية.
 - ٣- عدم استخدام العوائد النفطية الكبيرة وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ في توفر المكننة الزراعية الحديثة وإقامة المشاريع الاستثمارية التنموية الكبيرة التي تساعد الفلاح العراقي في استصلاح الأراضي الزراعية بل بقية القطاع الزراعي يعتمد على الوسائل القديمة والبدائية مما انعكس على حجم المردود الإنتاجي للأرض ونوعيته وخاصة في عملية الري.
 - ٤- قلة التخصيصات المالية المقدمة من قبل الحكومة لدعم القطاع الزراعي أدى الى التدهور هذا القطاع الحيوي وتحويل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى عشوائيات سكنية مما تسبب في نقص الأراضي الصالحة للزراعة في ظل غياب الرقابة الحكومية.
 - ٥- في ظل حرية التجارة التي تبنتها الدولة بعد عام ٢٠٠٣ والإهمال الواضح للقطاع الزراعي جعل من العراق سوقاً كبيرة للمحاصيل الزراعية المستوردة من الجوار الاقليمي وأصبح العراق دولة مستهلكة وبعد تراجع الانتاج الزراعي وعدم قدرة السلع الزراعية العراقية منافسة للسلع الاجنبية بسبب تدني تكاليفها وأسعارها الرخيصة، وعدم حماية المنتج الزراعي المحلي من منافسة مثيلاتها القادمة عبر الحدود من دول الجوار.
- التوصيات:

□ وضع الخطط التنموية الاستراتيجية للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق، ويجب ان تكون من اولويات أي خطة تنموية شاملة لكون الامن الغذائي القومي مرتبط به من خلال إجراء مسح ميداني شامل لجميع مفاصل القطاع الزراعي.

□ الاهتمام بالفلاح والجمعيات الفلاحية بصورة صحيحة وعلمية لتأخذ دورها في تثقيف واحتضان الفلاحين ورعايتهم واستقطاب جميع الفلاحين الذين تركوا الأرض وتحولوا الى مهن اخرى من خلال الدعم وسنّ القوانين والتشريعات الضامنة والكفيلة بحماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة مع مثيلاتها وذلك عبر مجموعة من الإجراءات الحمائية كما معمول به في اغلب دول العالم لتشجيع المشاريع الاستثمارية الزراعية الناشئة من اجل زيادة الانتاج.

□ السماح للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص القطاع الزراعي واستقطاب المشاريع الاستثمارية المحلية وإدخال التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير واسع في جميع مفاصل القطاع الزراعي، وإقامة ودعم المراكز البحثية المتخصصة في كافة المجالات الزراعية مثل طرق الري والهندسة الوراثية للتطوير وتحسين المحاصيل الزراعية والتعديل الجيني.

□ وضع آلية من قبل الوزارات المختصة وخاصة وزارة النفط ووزارة النقل لتقديم الدعم لتسهيل نقل المنتجات الزراعية من أماكن إنتاجها الى أسواق الجملة وتوفير الدعم اللازم في أسعار الوقود.

□ استخدام العوائد النفطية الكبيرة في توفر المكننة الزراعية المتطورة وإقامة المشاريع الاستثمارية التنموية الكبيرة التي تساعد الفلاح العراقي في استصلاح الأراضي الزراعية مما ينعكس على حجم المردود الإنتاجي للأرض ونوعيته وخاصة في عملية الري وبالتالي توفير وتنويع الإيرادات العامة للدولة.

□ تنويع العوائد والإيرادات العامة للدولة باعتبار الزراعة نفط لا ينضب.

المراجع:

١- د مايح شبيب الشمري ، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراقي ،مجلة الغري، المجلد: ٣ العدد: ١٥، ٢٠١٠،

٢- د. مايح شبيب الشمري ، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٠ العدد ٣، ٢٠٠٨.

٣- د. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، ٢٠١٣ .

٤- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملاك للفنون والآداب، ط٣، ٢٠٠٩.

٥- وزارة التخطيط والتعاون الاثنامي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، اعداد مختلفة للتقارير الاحصائية السنوية.

٦- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، احصاء ميزان المدفوعات ، احصاءات التجارة الخارجية (١٩٩٠ - ٢٠١٦).

- - Jan Priewe ، “Dutch Disease، Resource Curse and Development”، UNCTAD، Virtual Institute، Geneva ٢٠١١
- - Eift B.، Gelb A.، Tallroth، "Managing the oil windfall: the reasons for the failure of the economic policies of some oil-exporting countries"، Finance and Development، March ٢٠٠٣، (<http://imf.org>).